كاونسلو | CounselO

دراسة قانونية

تسوية الأرصدة المالية بين الشركات ذات العلاقة

الآلية القانونية للمقاصة والإبراء وتوثيق التسوية

بإشراف المستشار القانوني

عمر رياض بغدادي

Omar

مادة مهنية للنقاش القانوني - مع حجب هوية الأطراف حفاظاً على السرية

عرض المسألة على كاونسلو

عُرضت على كاونسلو | CounselO مسألة قانونية تتعلق برغبة مجموعة من الشركات ذات العلاقة في تسوية الأرصدة المالية المتبادلة فيما بينها، وذلك في إطار إقفال ومطابقة الحسابات المالية بين تلك الشركات وبالتنسيق مع الإدارة المالية ومراجع الحسابات الخارجي.

ونظراً للطبيعة السرية للموضوع، تم حجب أسماء الشركات والأطراف وأي بيانات يمكن أن تؤدي إلى التعرف عليهم، مع عرض المسألة من الناحية القانونية المجردة للاستفادة المهنية منها.

الوقائع محل المناقشة

تتمثل المسألة في وجود عدد من الشركات ذات العلاقة، ولكل شركة منها شخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة، في حين توجد بينها أرصدة مالية متبادلة نشأت خلال فترات مالية سابقة نتيجة حسابات جارية ومعاملات ومصروفات ومدفوعات وتمويلات وخدمات وتعاملات مختلفة.

ومع اقتراب إقفال السنة المالية، ظهرت الحاجة إلى وضع آلية قانونية موحدة ومنظمة لتسوية تلك الأرصدة، بحيث يمكن للإدارات المالية ومراجع الحسابات التعامل معها بصورة واضحة، وفي الوقت ذاته تكون التسوية مستندة إلى أساس قانوني ووثائقي يحفظ حقوق كل شركة.

السؤال المطروح للنقاش:
هل يكفي إجراء قيود ومقاصات محاسبية بين الشركات ذات العلاقة لتسوية الأرصدة، أم أن الأمر يستلزم إجراءات وقرارات واتفاقيات قانونية مستقلة؟

مناقشة كاونسلو

جرى نقاش المسألة من عدة جوانب، وكان من أهمها أن العلاقة بين الشركات ذات الملكية أو الإدارة المشتركة لا تعني وحدة ذممها المالية. فالأصل أن كل شركة تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة، وما يكون مستحقاً لإحدى الشركات على شركة أخرى يمثل حقاً مالياً للأولى والتزاماً على الثانية، ولا يزول هذا الحق لمجرد وجود علاقة ملكية أو إدارة مشتركة بينهما.

ومن هنا، اتجه النقاش إلى ضرورة الفصل بين المعالجة المحاسبية والتصرف القانوني في الدين؛ فالمحاسبة تستطيع إثبات نتيجة التسوية في الدفاتر، إلا أن المقاصة أو التنازل أو الإبراء أو إعادة تنظيم الالتزام هي في الأصل تصرفات يجب أن يكون لها سند قانوني صحيح وصادرة ممن يملك صلاحية إجرائها.

الآلية القانونية الأنسب

خلص النقاش إلى أن الآلية الأكثر تحفظاً وسلامة تتكون من مرحلتين قانونيتين مترابطتين:

المرحلة الأولى: قرار مستقل لكل شركة

يصدر عن الجهة المختصة في كل شركة قرار بالموافقة على تسوية الأرصدة المتعلقة بها. ولا يكفي إصدار قرار موحد عن المجموعة باعتبارها وحدة واحدة، وإنما ينبغي مراعاة الاستقلال القانوني لكل شركة.

- الموافقة على مبدأ التسوية.
- اعتماد الأرصدة أو آلية اعتمادها.
- تحديد طريقة التسوية.
- الموافقة على المقاصة عند توافر شروطها.
- الموافقة على السداد أو إعادة التصنيف عند الحاجة.
- تحديد الحالات التي تستلزم موافقة خاصة إذا تضمنت إبراءً أو تنازلاً عن حق.
- تفويض ممثل محدد بالتوقيع على اتفاقية التسوية وملاحقها.
- وضع حدود واضحة لصلاحيات المفوض.

ويتم إعداد القرار وفقاً للشكل النظامي لكل شركة وعقد تأسيسها أو نظامها الأساس وصلاحيات الجهة التي تملك اتخاذ القرار.

المرحلة الثانية: اتفاقية تسوية مشتركة

بعد صدور الموافقات الداخلية، تبرم الشركات المعنية اتفاقية مكتوبة لتسوية الأرصدة المالية. والغاية من الاتفاقية هي تحويل القرارات الداخلية إلى إطار تعاقدي واضح وملزم بين الشركات نفسها.

- تحديد الأرصدة محل التسوية والشركة الدائنة والمدينة بالنسبة إلى كل رصيد.
- بيان أساس الرصيد والمستندات المؤيدة له.
- تنظيم المقاصة بين الالتزامات المتبادلة.
- تحديد الأرصدة الصافية بعد المقاصة وطريقة ومواعيد السداد.
- تنظيم حالات إعادة التصنيف أو التنازل أو الإبراء إن وجدت.
- تحديد تاريخ نفاذ التسوية وتنظيم الإبراء النهائي بعد اكتمال التنفيذ.
- معالجة الأخطاء أو الفروقات التي قد تظهر لاحقاً.
- تنظيم الآثار المحاسبية والزكوية والضريبية.
- التأكيد على استقلال الذمة المالية لكل شركة وحماية حقوق الدائنين.
- تحديد القانون الواجب التطبيق وآلية تسوية المنازعات.

نقطة جوهرية: المقاصة ليست شطباً محاسبياً

كان من النقاط المهمة في المناقشة ضرورة التمييز بين المقاصة وبين مجرد حذف الأرصدة من الدفاتر. فعندما تكون هناك ديون متبادلة بين شركتين، يمكن تنظيم انقضائها بطريق المقاصة متى توافرت شروطها النظامية أو اتفق الطرفان عليها في الحدود الجائزة نظاماً.

أما مجرد شطب الرصيد محاسبياً دون وجود أساس قانوني أو اتفاق بين الأطراف، فلا ينبغي اعتباره بذاته كافياً لإثبات انقضاء الحق. ولهذا اقترح أن يتضمن ملف التسوية محاضر أو شهادات مقاصة تبين بوضوح الرصيد الأصلي، ومبلغ المقاصة، وأي تعديل معتمد، ثم الرصيد الصافي النهائي.

الإبراء من الديون

إذا تضمنت التسوية تنازل إحدى الشركات عن مبلغ مستحق لها على شركة أخرى، فإن الأمر يتجاوز مجرد المقاصة المحاسبية. ويجب حينئذٍ التحقق من جملة من الضوابط قبل التنفيذ:

- صلاحية الجهة التي وافقت على الإبراء.
- وجود مصلحة أو مبرر تجاري للشركة الدائنة.
- أثر الإبراء على حقوق الدائنين والمركز المالي للشركة.
- المعالجة الزكوية والضريبية.
- عدم تحول العملية إلى وسيلة لنقل قيمة أو منفعة بصورة غير مبررة بين الأطراف ذات العلاقة.

ولذلك كان الرأي أن الإبراء لا ينبغي أن يدخل تلقائياً ضمن التفويض العام بالتسوية، وإنما يعالج بصورة صريحة ومحددة إذا كانت التسوية ستتضمن إسقاطاً فعلياً لأي حق مالي.

دور مراجع الحسابات

نوقش كذلك دور مراجع الحسابات الخارجي، وتم التفريق بين المراجعة المحاسبية وبين اتخاذ القرار القانوني والتجاري. فبإمكان المراجع مراجعة مطابقة الأرصدة والمعالجة المحاسبية والمستندات المرتبطة بها، إلا أن قرار التنازل عن حق أو إجراء تسوية أو اعتماد مقاصة يبقى من اختصاص الجهات المخولة لدى الشركات.

ومن ثم، فإن التنسيق مع مراجع الحسابات يعد جزءاً مهماً من التنفيذ، لكنه لا يغني عن الحصول على القرارات والموافقات القانونية المطلوبة.

النموذج المقترح للتنفيذ

1. استخراج الأرصدة المتبادلة كما في تاريخ محدد.

2. مطابقة الأرصدة بين دفاتر الشركات.
3. تحديد المستند المؤيد لكل رصيد وطبيعته القانونية والمحاسبية.
4. تصنيف كل رصيد إلى: مقاصة، سداد، إعادة تصنيف، تمويل، أو إبراء/تنازل عند الضرورة.
5. مراجعة الآثار الزكوية والضريبية والمحاسبية.
6. إصدار قرار مستقل من الجهة المختصة في كل شركة.
7. توقيع اتفاقية التسوية المشتركة.
8. توقيع جدول التسوية النهائي ومحاضر المقاصة.
9. تنفيذ المدفوعات المتبقية وإصدار المستندات المحاسبية والضريبية اللازمة.
10. مطابقة القيود النهائية والحصول على تأكيدات الأرصدة لأغراض المراجعة.

خلاصة كاونسلو

تسوية الأرصدة بين الشركات ذات العلاقة ليست مسألة محاسبية بحتة، خصوصاً عندما تتضمن مقاصة أو تنازلاً أو إبراءً أو إعادة تنظيم للديون. والمنهج الأكثر سلامة هو توثيق العملية من خلال: قرار مستقل لكل شركة + اتفاقية تسوية مشتركة + جدول نهائي للأرصدة والمقاصات + مستندات التنفيذ. **وقامت كاونسلو بتنظيم العقود المطلوبة.**

وبهذه الآلية يكون لكل قيد محاسبي سند قانوني، ولكل تصرف في حق مالي موافقة صادرة من الجهة المختصة، مع المحافظة على استقلال الذمم المالية للشركات وحقوق دائنيها.

تنويه بالسرية

تم عرض هذه الحالة بصيغة مهنية مجردة لأغراض المناقشة القانونية على كاونسلو | CounselO، مع حجب وتغيير جميع أسماء الشركات والأشخاص والمعلومات والبيانات التي يمكن أن تكشف عن هوية الأطراف، حفاظاً على السرية والخصوصية. ولا يمثل العرض إفصاحاً عن هوية أي عميل أو طرف أو عن بياناته المالية.